مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

مخيم الهول .. قراءة في البنية والوقائع والمسار العراقي

رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

بدأ الهول كمخيّم أنشاته مفوضية اللاجئين العراقيين في العام ١٩٩١ , قرب بلدة الهول بريف الحسكة لإيواء اللاجئين العراقيين الهاربين من حرب الخليج، وأغلق في العام ٢٠٠٢، ثم أعادت الأمم المتحدة تهيئته بعد ٢٠١٥ لاستقبال موجات النازحين من معارك الموصل ودير الزور، مع إسناد الإدارة والحراسة لقوات كردية ضمن هياكل «قسد». يتكون المخيم من ستة قطاعات تتوزع فيها فئات متعددة: سوريون، عراقيون، عائلات منتسبة لتنظيم «الدولة الاسلامية SISI»، وأجانب (بينهم أوروبيون) ضمن أقسام خاصة. ومنذ لحظة إعلان نهاية «خلافة» التنظيم في العام ٢٠١٩ ، غدا الهول أكبر خزان بشري من النساء والأطفال المقرونين بمقاتلي «داعش»، يضم عشرات الآلاف من السوريين والعراقيين، إلى جانب وافدين من أكثر من ستين جنسية. في تموز/يوليو ٢٠٢٥، سجلت يونيسف وجود ٢٧,٤٩١ شخصا داخل المخيم، بينهم ١٧,٠٥٩ طفلا – أي أن الطفولة تشكل الكتلة الغالبة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، قدرت القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) أن إجمالي المهجرين في المخيمات والسجون ذات الصلة في شمال شرق سوريا يبلغ نحو ٢٩ ألفا، إلى جانب ٩,٠٠٠ معتقلٍ من مقاتلي داعش محتجزين خارج المخيم. وقد رفع تقرير امريكي في اب ٢٠٢٥ المجموع إلى ٤٣,٢٥٠ شخصًا عند جمع الهول وروج معا، منهم ١٨,١٨٦ عراقيًا و١٦,٣٨٩ سوريًا و٨,٦٧٥ أجنبيًا.

تظهر هذه الارقام أن العدد انخفض، لكن الخطر البنيوي لم ينخفض. فالمخيم أشبه بـ«دولة مصغرة» تتقاطع فيها سلطة «الإدارة الذاتية لقسد» مع اقتصاد داخلي فوضوي قائم على التهريب، والابتزاز، والعنف القائم على النوع. تؤكد تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية منذ ٢٠٢١ تفشي العنف الجنسي ضد القاصرات، وضعف التعليم، وتزايد وفيات الأطفال نتيجة الأمراض وسوء التغذية. تنتج هذه البيئة المغلقة مع الوقت اقتصاد ظل أيديولوجيا يعيد تدوير الولاءات ويحول المخيم إلى معمل أجيال مهمشة.

على المستوى الأمني، ظهرت داخل المخيم «حِسبة نسائية» تفرض الطاعة والرقابة، وتبث دروس الولاء والبراء للأطفال حسب الأفكار المتطرفة لداعش، وتستخدم الترهيب والعقوبة وحتى القتل. في المقابل، تنشط شبكات تهريبٍ مركبة، بعضها يتصل بعناصر فاسدة من الحراسة التابعين لقسد، تُهرب نساء وأطفالًا مقابل مبالغ ضخمة عبر طرق تمتد إلى الأراضي التركية والعراقية. وقد سجلت السلطات العراقية في نينوى ضبط عائلاتٍ متسللة من المخيم حتى أطراف تلعفر، ما يجعل من تسرب الهول ظاهرة أمنية واقعية وليست فرضية محتملة.

الشق السياسي–القانوني يزيد الصورة تعقيدًا: فبينما تتعامل الإدارة الذاتية مع المخيم كمسؤولية مؤقتة، ترفض الدول الأوروبية استعادة مواطنيها الكبار أو محاكمتهم داخل أراضيها، بل وصل الأمر إلى مقترحاتٍ غربيةٍ بإحالة ملفات غير العراقيين إلى القضاء العراقي، وهو ما رفضته بغداد قطعًا. وفي غياب اعتراف دولي بـ«الإدارة الذاتية»، تتعطل الحلول القانونية وتدار الملفات عبر ترتيبات إنسانية مؤقتة، تُبقي آلاف الأفراد في حالة «تعليقٍ قانوني» مفتوحة، هذا الفراغ في السيادة يعمق هشاشة المخيم ويحوله إلى بنية أمنية عابرة للحدود تتقاطع فيها مصالح أمنية واستخبارية متعددة.

بالمحصلة، الهول ليس أزمة سورية أو عراقية فحسب، بل نقطة التقاء بين فشل العدالة الدولية وانكفاء الإرادة السياسية للدول، لذا فان ترك هذا المخيم على حاله يعني الاستثمار في جيلٍ من الأطفال يترعرعون داخل ذاكرةٍ من الخوف والحرمان والوصم، وهي البذور الأكثر قابلية للانفجار، لذلك الحل لا يمر عبر التمويل فقط، بل عبر هندسة إنهاء متدرج: إعادة منظمة، تأهيل نفسي–اجتماعي، وتنسيق إقليمي يمنع تسلل الأزمة من الهول إلى الحدود العراقية والخليجية.

التعاطي الدولي مع الهول: المواطنين والدعم والحلول

لم يعد احتجاز المشتبهين بانتمائهم إلى تنظيم داعش وعائلاتهم في شمال شرق سوريا مجرد ملف إنساني أو قانوني عالق، بل تحول في عام ٢٠٢٥ إلى عقدة جيوسياسية وأمنية متفجرة، تتقاطع فيها الحسابات الأميركية والسورية والأوروبية والإقليمية، وتنعكس آثارها المباشرة على استقرار الشرق الأوسط والأمن الدولي برمته. فالتقرير الصادر عن المركز الدولي لمكافحة الإرهاب (ICCT) في مارس ٢٠٢٥ قدم توصيفا دقيقاً لمأزق الاحتجاز الجماعي الذي يضم نحو ٤٦,٥٠٠ شخص، معظمهم نساء وأطفال يعيشون في ظروف قاسية داخل مخيمي الهول وروج وأكثر من عشرين مركز احتجاز آخر. هذا العدد ليس مجرد إحصاء بشري بل مؤشر على اختناقٍ سياسي وأمني وإنساني متفاقم، ما يجعل المخيمين أشبه بخرائط بشرية متفجرة قابلة للاشتعال في أي لحظة. أما المراكز الأمنية المغلقة فتضم نحو ٨,٥٠٠ رجل، يُشتبه بانتمائهم إلى داعش، محتجزين في بيئة تفتقر إلى مقومات العدالة والرقابة والرعاية، وسط نقص حاد في الغذاء والماء والدواء، ووقائع موثقة لمئات الوفيات بسبب المرض وسوء التغذية والعنف الداخلي، ما حول بيئة الاحتجاز إلى مصنعٍ للإحباط أكثر منه وسيلة للردع.

جاء القرار الأميركي بتخفيض ١١٧ مليون دولار من المساعدات الإنسانية لشمال شرق سوريا في مطلع العام ٢٠٢٥، ليضيف بعداً خطيراً إلى المأساة، اذ شل هذا الخفض الخدمات الحيوية في المخيمات وأغلق عشرات العيادات الصحية وأوقف توزيع الخبز والوقود على نحو متكرر، فيما تعطلت برامج التعليم وحماية الطفل، الأمر الذي وسع الفراغ الذي تملؤه الجماعات الأيديولوجية داخل المخيم، وبذلك تحولت السياسة المالية إلى أداة إعادة إنتاج للخطر: فكل دولار يقتطع يوازي خطوة نحو خلق جيلٍ جديد من المتطرفين فاقدي الأمل والمواطنة.

دخل المشهد السياسي في سوريا بدوره مرحلة إعادة هندسة كبرى بعد تعيين أحمد الشرع رئيساً مؤقتاً، وتوقيعه في ١٠ مارس ٢٠٢٥ اتفاقاً مع قيادة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) لدمج مؤسسات شمال شرق البلاد في الدولة السورية قبل نهاية العام، غير أن الاتفاق أبقى مصير معتقلي داعش وعائلاتهم دون حسم، فرفضت قسد تسليم الملف إلى دمشق أو أنقرة خشية توظيفه في صراعات النفوذ. بالتوازي، دعمت تركيا سياسياً خطوات دمشق نحو استعادة السيطرة، لكنها أبدت تحفظات أمنية كبيرة، محذرة من أن أي انتقال متسرع للملف دون ترتيبات صارمة سيؤدي إلى فوضى في إدارة السجون، خاصة في ظل تسجيل حالات هروب متكررة لعناصر متشددة، واستمرار انتشار الفكر الداعشي بين الأطفال عبر النساء المواليات للتنظيم داخل المخيمات؛ وقد سُجل بالفعل ارتفاع ملموس في نشاط التنظيم خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، مع محاولات متكررة لكسر السجون وتنفيذ هجمات نوعية داخل سوريا. في هذا السياق برزت حادثة هجوم كنيسة مار إلياس في دمشق، التي اتهم بتنفيذها أفراد كانوا سابقاً في مخيم الهول، كدليل دامغ على أن الخطر لم يعد افتراضيا بل بدأ يتسرب فعلاً إلى المدن، ما يضفي على الملف بعدا أمنياً ملحاً يضغط على الحكومات والمنظمات الدولية لتبني مقاربة حاسمة.

هذه التطورات دفعت المركز الدولي لمكافحة الإرهاب والمنظمات الأممية إلى وصف اللحظة السياسية الراهنة بأنها "نافذة فرصة نادرة" لإعادة تفعيل جهود إعادة التوطين، باعتبارها المخرج الوحيد المتوازن بين مقتضيات الأمن والقانون الدولي، فاستمرار الاحتجاز الجماعي بلا محاكمات لا يشكل فقط انتهاكاً للكرامة الإنسانية بل قد يرتقي إلى جرائم حرب أو ضد الإنسانية، إذ يجري عقاب الآلاف دون تهم فردية أو آليات تقاضٍ عادلة. ولهذا تعد العودة المنظمة مع المحاسبة أو الإدماج المجتمعي المتدرج هي الخيار الأوحد لتفكيك هذه القنبلة الأخلاقية والأمنية. في المقابل، بقي الاتحاد الأوروبي متردداً في التحرك العملي رغم إعلانه التزاماً تنسيقياً عبر مؤسساته الأمنية كـ"يوروبول" و"يوروجست" ومركز مكافحة الإرهاب الأوروبي، وشبكة التوعية حول التطرف، لكن هذه الأطر لم تترجم إلى سياسات ملموسة للعدالة أو إعادة الدمج، بل بقيت المسؤولية في النهاية على عاتق الحكومات الوطنية التي تتجاذبها الاعتبارات الانتخابية والأمنية، وتفتقر إلى نموذج فعال لإعادة التأهيل.

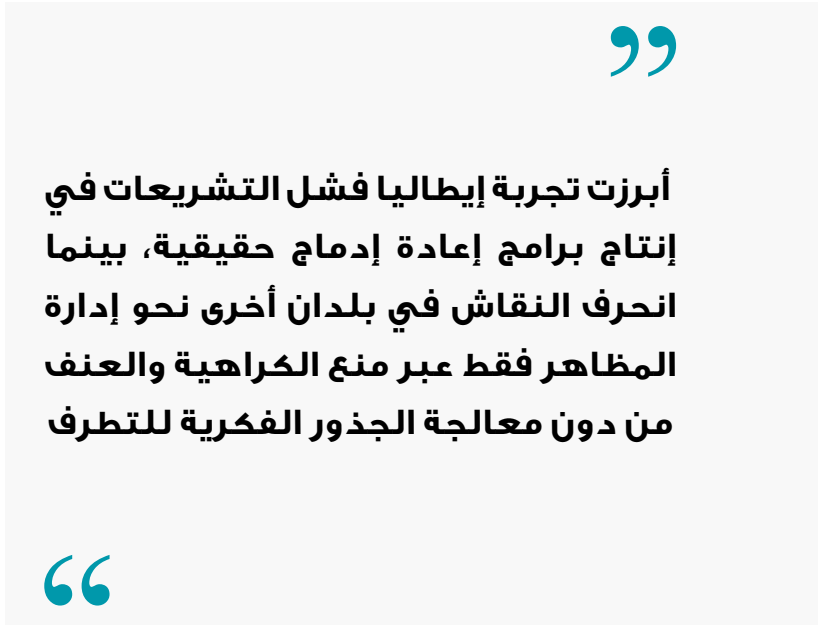

أبرزت تجربة إيطاليا فشل التشريعات في إنتاج برامج إعادة إدماج حقيقية، بينما انحرف النقاش في بلدان أخرى نحو إدارة المظاهر فقط عبر منع الكراهية والعنف من دون معالجة الجذور الفكرية للتطرف

لقد أبرزت تجربة إيطاليا فشل التشريعات في إنتاج برامج إعادة إدماج حقيقية، بينما انحرف النقاش في بلدان أخرى نحو إدارة المظاهر فقط عبر منع الكراهية والعنف من دون معالجة الجذور الفكرية للتطرف. في المقابل، قدمت **كوسوفو** نموذجاً ناجحاً على مستوى أوروبا في إعادة النساء والأطفال، فقد اعادت في ابريل ٢٠١٩ قرابة ١١٠ مواطنين، وفي العام ٢٠٢٢ تم إعادة ٢٥٣ مواطن كوسوفيا عبر برامج دعم نفسي وتعليمي واقتصادي وقد حققت بذلك نتائج إيجابية في الحد من عودة الإرهاب، رغم تحفظات طفيفة من بعثات أممية وأوروبية حول بعض الأحكام القضائية، ليبقى النموذج الكوسوفي الأكثر فاعلية على الساحة الأوروبية.

لكن جوهر المعضلة أعمق من التجارب الجزئية لعدد من الدول التي لديها مواطنين في المخيم، فبقاء الهول تحديداً لم يعد خطأً إدارياً ولا عجزا أمنياً عابراً، بل منظومة تعمد دولي لتجميد الأزمة. فالقانون الدولي لا يلزم الدول بالاستعادة الجماعية، والسياسات الداخلية في الغرب جعلت الاسترداد عبئا انتخابياً، بينما تقف البنية الميدانية لشمال شرق سوريا خارج إطار الاعتراف الرسمي مما يعرقل أي مسار دبلوماسي واضح. وبذلك أصبح بقاء الهول ترتيبا سياسياً محكماً تبقي من خلاله القوى الكبرى مستوى الخطر أعلى من كلفة الإغلاق المنضبط، لتتحول المخيمات إلى مختبرات اجتماعية مغلقة تدار تحت شعار "الاحتواء" بينما هي في الواقع مصانع إرهاب مؤجل؛ لهذا أكدت القيادة المركزية الأميركية خلال مؤتمر نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ أن الحل الأمني والإنساني الأنجع هو تسريع الإعادات بالتوازي مع المسار القضائي، لا تأجيل أحدهما لحساب الآخر، لأن تاخير أي مسار يعيد إنتاج الخطر من جديد

أما من الناحية القانونية، فقد أسس حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية H.F. وآخرون ضد فرنسا (١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢) لسابقة حاسمة حين أكد أن الدول ليست ملزمة باستعادة جميع مواطنيها فوراً، بل يقتصر التزامها على أن تكون قراراتها غير تعسفية وتخضع لمراجعة فردية، ما منح العواصم الأوروبية مساحة مناورة قانونية واسعة لتأجيل الإعادات أو تقنينها بحسب الاعتبارات السياسية. أما الإرشادات الصادرة عن "يوروجست" و"CTED" لتسهيل إدخال الأدلة الميدانية في المحاكم فهي غير ملزمة، وتطبيقها متباين بشدة بين الأنظمة القضائية، ما جعل آلاف الملفات القانونية معلقة بلا حسم. وهكذا تحول العجز القانوني إلى سياسة مقصودة تؤجل المواجهة بدل أن تحلها.

في أوروبا، تستمر الحسابات الانتخابية في تعطيل القرارات. فالإعادة تُقدَّم إعلامياً بوصفها استيراداً للخطر، ويفضل صانع القرار اللجوء إلى إجراءات كالسحب من الجنسية أو المنع من السفر على إدارة العدالة داخل الإقليم الوطني. ومع ذلك، أثبتت بعض العمليات المحدودة أن الإعادة لا تعني الإفلات من العقاب؛ ففي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥، نفّذت فرنسا عملية إعادة لاعتمادها الرمزي، إذ أعادت ثلاث نساء و١٠ أطفال من شمال-شرق سوريا، تتراوح أعمار النساء بين ١٨ و٣٤ عاماً، حيث وضعت امرأتين تحت الحراسة، واحالة الثالثة لاحقاً للتحقيق، بينما جرى تسليم الأطفال إلى خدمات رعاية الطفولة تحت إشراف وحدة مكافحة الإرهاب (PNAT) والمحاكم المحلية. ومنذ عام ٢٠١٩، فإن باريس قد أعادت نحو ١٧٩ طفلاً و٦٠ امرأة، لكن لا يزال هناك ما يُقدّر بـ ١٢٠ طفلاً و٥٠ امرأة محتجزين في المخيمات.

تظهر هذه العملية أن المسار القضائي المنظم — متبوعاً برعاية الأطفال وإجراءات اعتقال البالغين — يمكن أن يُقدَّم كنموذج سياسي مقبول وغير مكلف انتخابياً، رغم أن حجمه-محدود، ولا يُشكّل سياسة عامة مكتملة.

بالمقابل، تبقى إعادة مئات الآخرين معلقة، مما يعكس أن الاختيار لا يزال يخضع لوزن سياسي داخلي أكثر من كونه معياراً مستداما للعدالة.

> **تبنّت قوى شرقية كبرى كروسيا والصين نهجًا مغايرًا يقوم على توظيف الأزمة لا احتوائها، وتحويل المخيمات إلى أدوات نفوذٍ جيوسياسي بدل كونها عبئًا إنسانيًا**

وفي مقابل هذا التردد الأوروبي، تبنّت قوى شرقية كبرى كروسيا والصين نهجًا مغايرًا يقوم على توظيف الأزمة لا احتوائها، وتحويل المخيمات إلى أدوات نفوذٍ جيوسياسي بدل كونها عبئًا إنسانيًا. فبينما تبنّى المجتمع الدولي مقارباتٍ متباينة لمعالجة إرث داعش، ظلت موسكو وبكين تسلكان طريقًا يعمّق الأزمة بدل احتوائها. فمنذ استخدامهما الفيتو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ ضد تمديد القرار الأممي ٢١٦٥، الذي كان يتيح إدخال المساعدات الإنسانية إلى شمال شرق سوريا عبر معبر اليعربية، خُنق الشريان الإنساني للمخيمات وأُعيدت السيطرة على الإمدادات إلى النظام السوري، ما سمح له بتوظيف المساعدات كأداة سياسية للتحكم والابتزاز، وترتّب على ذلك تراجع حاد في الخدمات وارتفاع أسعار التهريب وتحول السوق السوداء إلى مصدر تمويل لشبكات عابرة للحدود، بحيث بات كل خفض في المساعدات يوازي ازدهارا في التهريب، وكل ازدهارٍ في التهريب يعني احتمال تسرب عناصر خطرة إلى العمقين السوري والعراقي. وهكذا أصبحت موسكو

وبكين شريكتين، ولو ضمنيًا، في إبقاء المخيمات بؤرا مفتوحة للتوتر الأمني والإنساني معًا.

أما من حيث الوجود البشري، فتؤكد التقارير الأممية والحقوقية أن مخيمي الهول وروج يضمان أجانب من أكثر من ستين دولة، من بينهم رعايا روس وصينيون. لكن حجم هذا الوجود يظل محدودًا رقميًا وغامضا سياسيا، لأن الدولتين تتكتمان على التفاصيل الدقيقة لأعداد مواطنيهما وهوياتهم. في الحالة الروسية، تشير الوقائع إلى أن موسكو نفذت منذ عام ٢٠١٨ سلسلة إعادات متقطعة ومحدودة النطاق لأطفال من أصول شيشانية وداغستانية عبر قنوات فدرالية أو برعاية جمهورية الشيشان. وهذه الإعادات الجزئية لم تتحول إلى سياسة وطنية شاملة، بل بقيت في إطار الرمزية الإنسانية التي تستخدم لتهدئة الانتقادات الدولية من دون التورط في التزامات قانونية أو مالية. وحتى خريف ٢٠٢٥، لا تزال غالبية النساء والرجال الروس في المخيمات ومراكز الاحتجاز ضمن ما تسميه موسكو الفئة غير المثبتة الهوية أو القضائية غير القابلة للنقل، أي الفئة التي يصعب محاكمتها داخليا أو إثبات أفعالها جنائيًا.

في المقابل، تتعامل الصين مع الملف بمنهج أكثر غموضا وتحفظًا. فيبدو وجودها العددي داخل المخيمين محدودًا، لكن حساسيتها السياسية تجعل من أي إعلان رسمي عن مواطنين صينيين أو عمليات إعادتهم مخاطرة مزدوجة؛ إذ قد يُفسَّر داخليًا كاعترافٍ بوجود مواطنين صينيين انخرطوا في شبكات جهادية، وغالبًا ما يُربط الأمر تلقائيًا بسياق أقلية الإيغور الذي تحرص بكين على إبقائه بعيدًا عن المنصات الدولية. لذلك تكتفي البيانات الصينية بالتعبير عن قلق إنساني عام والدعوة إلى حلول وطنية، من دون تبنّي أي دور مباشر في عمليات الإعادة أو المراقبة الميدانية. يمثل هذا الصمت سياسةً مقصودة تبقي الملف في الظل وتترك عبئه على المنظمات الدولية والإدارة الذاتية.

في المحصلة، تتعامل موسكو وبكين مع مخيم الهول كأداة نفوذ لا كملف إنساني. فروسيا تستخدمه كورقة ضغط تفاوضية تبقيها طرفًا لا غنى عنه بين أنقرة وواشنطن ودمشق، بينما تتعامل الصين معه بصمتٍ محسوب يحميها من انكشاف حساسياتها الداخلية. وهكذا تحول المخيم من عبءٍ إنساني إلى رصيدٍ جيوسياسي، تُدار أزمته بميزان المصالح لا بميزان العدالة، في توازنٍ هش يضمن استمرار اللعبة ويؤجل الحل.

الجانب الإقليمي لا يقل توتراً؛ فالمخيمات والسجون تحولت إلى ثغرات أمنية متحركة على طول الحدود العراقية–السورية–الخليجية. أي خلل في الرقابة أو نجاح عملية تهريب يمكن أن يضخ عناصر وخلايا نائمة داخل البادية السورية–العراقية أو الأحزمة الحضرية الهشة في الحسكة وسنجار والقيارة، وهو ما يعني أن استمرار الوضع الراهن يشبه إدارة قنبلة موقوتة مفتوحة على احتمالات الانفجار في أي لحظة. في المقابل، لا تملك سوريا ببنيتها الانتقالية الهشة القدرة على إدارة منظومة سجون بديلة داخل مخيمات بلا إطار قانوني، ما يضاعف خطر انهيار السيطرة وتحوّل الاحتجاز الجماعي إلى فوضى مسلحة. بمقابل ذلك كانت دول آسيا الوسطى الأكثر جرأة منذ ٢٠١٩ في تنفيذ عمليات إعادة منظمة شملت النساء والأطفال مع برامج تمكين وتعليم، ما خفف الكلفة المستقبلية وأعاد دمج آلاف العائدين.

خلاصة المشهد أن مخيم الهول لم يعد مكانا جغرافيا بل مرآة لعجز دولي عن التوفيق بين مقتضيات الأمن ومتطلبات الإنسانية. فالإبقاء على الخطر خارج الحدود ليس انتصارا، لأن الخطر حين يترك في فراغ قانوني وإنساني سيعود إلى الداخل بأشكال أكثر مرونة وعنفاً. الحل الحقيقي يكمن في تحويل هذا الملف من عبءٍ خارجي إلى قضية قانونية اجتماعية داخل كل دولة، وإغلاق دوائر الاحتجاز عبر المحاكم والإعادة المنظمة، عندها فقط يمكن القول إن العالم بدأ يتعامل مع الهول لا كجغرافيا معطوبة، بل كاختبار أخلاقي وأمني لقدرته على مواجهة التطرف من جذوره

النموذج العراقي في معالجة ملف الهول

يقع على العراق الثقل الاكبر في التعاطي مع وجود وتداعيات استمرار بقاء مخيم الهول، مما مكنه من ضخ حلولا واقعية منذ العام ٢٠٢١، فبينما ظلت دول عديدة أسيرة الحذر القانوني والجدل الأخلاقي، اختار العراق المقاربة السيادية–العملية التي تقوم على إعادة مواطنيه من شمال شرق سوريا، وفرزهم أمنيًا، وتأهيلهم اجتماعيًا، ثم إدماجهم تدريجيًا في مجتمعاتهم الأصلية وفق رقابة مدنية ومؤسسية. هذه الاستراتيجية، رغم كلفتها وتعقيدها، جعلت من بغداد في العام ٢٠٢٥، الفاعل الأكثر انتظامًا وانضباطًا في تفكيك منظومة الهول وتحويلها من بؤرة أمنية إلى ملف دولة منظم تحكمه القواعد الوطنية والدولية.

الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة (اليونيسف، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، المنظمة الدولية للهجرة IOM)، أصبح المركز بنية مؤسسية متكاملة تُدار من قبل فرق تقنية مشتركة عراقية–دولية، تعالج ثلاث عقد أساسية: هي فقدان الوثائق المدنية، القبول المجتمعي، واستمرارية الخدمات بعد الخروج من المركز ؛ ففي عامٍ واحد فقط، أُنجزت أكثر من ألف وثيقة مدنية جديدة للأطفال والأمهات داخل المركز نفسه، في تحول نوعي من إدارة الطوارئ إلى إدارة المواطنة.

لقد مثل هذا المسار خلاصة مقاربة عراقية وضعت بتخطيط مباشر من الخلية النفسية الاستراتيجية التابعة لمستشارية الأمن القومي، وهي الجهة التي تولت منذ العام ٢٠٢١، إعداد الخطط الميدانية والإدارية، ووثقت تفاصيل العمليات، الإحصاءات، والقرارات الحكومية ذات الصلة، لتشكّل اليوم المرجع الأوثق لتجربة الدولة العراقية في إعادة العوائل من الهول. فقد تعاملت الخلية النفسية المسؤولة عن الملف مع المخيم كـ "قنبلة مؤجلة"، إذ تقدر نسبة النساء والأطفال فيه بأكثر من ٨٠%، يعيشون في ظروفٍ وصفتها التقارير بأنها "كارثية إنسانيا". فقد سجل عام ٢٠١٩ وحده وفاة ٥١٧ طفلًا بسبب سوء التغذية، وضعف الرعاية الصحية، ونقص التدفئة في الشتاء. وأشارت تقارير الأمم المتحدة إلى انتشار الأمراض المعدية وتزايد حالات الوفاة نتيجة تلوث المياه، فيما لم تتجاوز نقاط الرعاية الصحية العاملة في المخيم ثلاث نقاط متنقلة فقط، تعاني نقصا في الكادر والتمويل.

الأخطر من ذلك أن المخيم تحول إلى بيئة خصبة لإعادة إنتاج التطرف، إذ تنشط داخله نساء منتميات إلى تنظيم داعش ينشرن خطاب التكفير والتجنيد السري في صفوف النساء والأطفال، ما جعل من "أطفال الهول" جيلًا جديدا من المتأثرين أيديولوجيا. ووفق تقييمات الخلية، فإن أغلب الأطفال في المخيم تعرضوا لتجارب عنف ميداني أو فقدان أحد الوالدين، وهو ما عزز هشاشتهم النفسية والاجتماعية ورفع احتمالات الاستقطاب الفكري مستقبلاً.

منذ ذلك التقييم، تحركت الدولة العراقية عبر مستشارية الأمن القومي وبتنسيق مع الأجهزة الأمنية والوزارات الخدمية والمنظمات الدولية، لتنفيذ خطة وطنية متكاملة تعالج ملف الهول في مراحله كافة؛ ففي العام ٢٠٢١، صدر قرار مجلس الأمن الوطني رقم ٨/٧ لسنة ٢٠٢١ بالموافقة على إعادة ٥٠٠ عائلة عراقية من قاطني مخيم الهول، بعد استكمال التدقيق الأمني. شُكلت لجنة عليا برئاسة مستشار الأمن القومي وعضوية وزير الهجرة والمهجرين، ورئيسي جهازي الأمن الوطني والمخابرات، ونائب قائد العمليات المشتركة، وعدد من مستشاري رئيس الوزراء، للإشراف على آلية العودة. كما أُنشئ مركز الجدعة في محافظة نينوى كموقعٍ أولي لاستقبال وإيواء وتأهيل العوائل العائدة؛ وجرى أول نقل رسمي في ديسمبر ٢٠٢١، تبعته ثلاث دفعات أخرى في مايو وأكتوبر من العام نفسه ويناير ٢٠٢٢، بإجمالي ٢٣٩ عائلة (٩٢٨ شخصًا) أُسكنوا في «الجدعة ١» ضمن مرحلة ما قبل إعادة التوطين. ومنذ ذلك التاريخ، استمر العراق بتنفيذ وجبات عودة متتابعة حتى عام ٢٠٢٥، دون توقف تقريبا، رغم الظروف الأمنية والاعتراضات المجتمعية في بعض المحافظات.

وبحسب سجلات الخلية، نفذت الحكومة العراقية ٢٦ رحلة رسمية بين ٢٠٢١ و٢٠٢٥، أعادت خلالها ٤٢١٦ عائلة (١٦١٩٨ فردًا) من مخيم الهول إلى مراكز الاستقبال العراقية، غادر منهم بعد التأهيل ١٦٢٧ فردا إلى مناطقهم الأصلية، بينما بقي ٥٥٣٨ فردا في مراكز الجدعة/الأمل لاستكمال برامج التأهيل والإدماج؛ وتشير الجداول الإحصائية الرسمية إلى أن العائدين توزعوا جغرافيا كالآتي:-

الأنبار (١٤٧٨)، نينوى (٥٨٢)، صلاح الدين (٦٤٧)، بغداد (٦١)، ديالى (٣٠)، كركوك (٨)، بابل (٨)، البصرة (١). وبنهاية عام ٢٠٢٥ بلغت نسبة المغادرين بعد التأهيل ٦٨% مقابل ٣٢% من المتبقين قيد المعالجة النفسية والاجتماعية.

على المستوى الميداني، تطورت إدارة ملف الهول تدريجيًا، ففي العام ٢٠٢٢، فتحت مدارس ابتدائية داخل الجدعة بإشراف وزارة التربية ومنظمة TDH لتقديم التعليم الرسمي وغير الرسمي للأطفال. كما أُنشئت عيادة طبية متكاملة تشرف عليها وزارة الصحة، تقدم اللقاحات والفحوص والعلاج المجاني. وافتتح ملعب رياضي ودار ثقافية للنشاطات النفسية والترفيهية. وفي نهاية العام ٢٠٢٢، عدلت الحكومة الأمر الديواني رقم ٤٠ لسنة ٢٠٢١ لتوسيع صلاحيات اللجنة العليا، وأعلنت تأسيس "الفريق النفسي الميداني"، وهو أول فريق وطني متخصص في التقييم النفسي والاجتماعي للعائدين، يضم خبراء من مستشارية الأمن القومي ووزارات العدل، الداخلية، الدفاع، التربية، الصحة، الكهرباء، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان. هذا الفريق نفذ برامج ميدانية مكثفة، شملت زيارات مستمرة إلى مركز الجدعة، وتقديم جلسات دعم نفسي جماعي، وعقد ورش مسرحية علاجية بالتعاون مع فنانين وأساتذة جامعات في تخصصات الفنون الجميلة، علم النفس، والتربية.

> **نفذت الحكومة العراقية ٢٦ رحلة رسمية بين ٢٠٢١ و٢٠٢٥، أعادت خلاله ٤٢١٦ عائلة (١٦١٩٨ فردًا) من مخيم الهول إلى مراكز الاستقبال العراقية، غادر منهم بعد التأهيل ١٦٢٧ فردا إلى مناطقهم الأصلية، بينما بقي ٥٥٣٨ فردا في مراكز الجدعة/الأمل لاستكمال برامج التأهيل والإدماج**

وفي العام ٢٠٢٣، وُسع العمل بإنشاء «فريق العيادة المسرحية» الذي ضم ٢٣ عضوًا (أطباء، فنانين، أخصائيين نفسيين، مصممين تربويين)، ونفذ زيارات ميدانية خلال أشهر حزيران، تموز، وآب ٢٠٢٢. وقد رافقت الفرق جهات دعم لوجستي من وزارات النقل والنفط والداخلية لتأمين النقل والوقود والإسناد الميداني.

وفي العام ٢٠٢٤، جرى تغيير اسم مركز الجدعة رسميًا إلى «مركز الأمل للتأهيل النفسي والمجتمعي»، وتخصيص ٥ مليارات دينار عراقي لتوسعته بموجب موافقة مجلس الأمن الوطني وتوجيه وزارة المالية. وشملت الإجراءات افتتاح مدرسة ثانية للأطفال، وزيادة الكوادر الصحية والتعليمية، وتوزيع ٢٠٠٠ سلة غذائية بالتنسيق مع وزارة التجارة. كما تم التنسيق مع المنظمات الدولية لزيادة الكوادر النفسية والاجتماعية العاملة في المركز.

يتسع مركز الأمل على مساحة ٣٠ ألف متر مربع في قضاء القيارة بقرية الجدعة، بطاقة استيعابية تبلغ ٢٢٠٠ شخص، منها ١٦٥١ خيمة منصوبة (١٤٨٤ مشغولة و١٦٧ فارغة). وهو يدار من وزارة الهجرة بالتعاون مع الخلية النفسية الاستراتيجية ومجموعة واسعة من المنظمات، من بينها

NRC، DARY، TDH، IOM، WRO، ZHO، PEKAWA، AL-FAF، INTERSOS، UNICEF، WFP وغيرها.

وقد مولت هذه المنظمات ٤٤ دورة توعوية وتدريبية تضمنت تمكين النساء، التعليم البديل، الدعم القانوني، ومناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وبلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج:-

٣٧٦ امرأة في برامج المهارات القيادية والفنية، ٣٢٩ مستفيدًا من برامج DARY القانونية، ٢٢٣ مستفيدًا من برامج ZOH النفسية، و١١٠ مستفيدين من برامج WRO، فضلًا عن مئات الأطفال في ورش الرسم والأنشطة المسرحية.

على المستوى المؤسسي الدولي، تشكلت في ١٣ أغسطس ٢٠٢٣ «المجاميع التقنية العراقية–الدولية» بتوجيه مستشار الأمن القومي وبمشاركة الأمم المتحدة، لتأطير التنسيق بين الجهات الوطنية والدولية، وتضمنت أربع مجموعات رئيسية: –

- مجموعة التأهيل والخدمات الانتقالية (برئاسة وزارة الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة IOM).
- مجموعة حماية الطفولة (برئاسة وزارة العمل واليونيسف).
- مجموعة المساءلة القانونية (برئاسة قيادة العمليات المشتركة ومكتب حقوق الإنسان).
- مجموعة إعادة الإدماج (برئاسة مستشارية الأمن القومي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP). كما تضم اللجنة الرئيسية ممثلين عن وزارات الخارجية، العدل، التخطيط، الصحة، النقل، التربية، العمل والشؤون الاجتماعية، الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، فضلًا عن الأجهزة الأمنية والاستخبارية، بينما شاركت في الجانب الدولي منظمات UN-HCR، IOM، UNDP، UNODC، GIZ، UNITAD، UN-AMI، WFP، UNICEF. وعقدت هذه المجاميع سبع اجتماعات تقنية بين يناير ٢٠٢٤ ومارس ٢٠٢٥ لتقييم التقدم وتوحيد المعايير، بإشراف مباشر من مكتب رئيس الوزراء.

رقميًا، تكشف بيانات المراقبة الأمريكية لعام ٢٠٢٥ أن العراق نجح في تنفيذ واحدة من أضخم عمليات الإعادة المنظمة في العالم، إذ تم خلال الربع الأول من العام نقل أكثر من ١٥٠٠ أسرة عبر قوافل شهرية بمتوسط ٢٢٠ عائلة، وهو ما خفّض الكتلة العراقية في مخيم الهول بصورة ملموسة. وبحلول خريف العام نفسه

تجاوز عدد العائدين الإجمالي ما بين ١٥–١٨ ألف عراقي، عاد نحو عشرة آلاف منهم إلى مناطقهم الأصلية، بينما بقي ما يقارب خمسة آلاف في مركز الأمل (الجدعة سابقًا) لاستكمال الفحصين النفسي والاجتماعي والإجراءات الأمنية. هذا المسار العملي ترافق مع نشاط دبلوماسي متقدم تمثل في رعاية بغداد مؤتمرًا دوليا في نيويورك يوم ٢٦ من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، لعرض "النموذج العراقي" كمثال أممي للإعادة المنظمة التي تربط بين الإغلاق التدريجي للمخيمات، والتمويل المرحلي، والعدالة الوطنية، في توازنٍ بين السيادة العراقية والمسؤولية الدولية المشتركة.

في جوهر التجربة، مثل ملف الأطفال محوراً حساساً، إذ بينت التقارير الدولية أن آلاف الأطفال العراقيين عديمي أو ناقصي الوثائق يعيشون خارج النظام القانوني، ما يعني حرمانهم من التعليم والرعاية والمواطنة وتحويلهم إلى جيل هشاشة مستقبلي يوازي خطر الخلايا النائمة. لذلك أوصت خلية الدعم النفسي التابعة لمستشارية الأمن القومي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، بفك الارتباط بين هوية الطفل وجرم الراشد وتبنّي آليات تسجيلٍ استثنائية مرنة تعيد الأطفال إلى النظام المدني بسرعة، مع برامج توعية ومصالحة مجتمعية تكسر دوائر الوصم.

وعلى هذا الأساس، اعتمد العراق مسارًا ثلاثيّ الأبعاد: **أولًا**، تصنيف الحالات فردياً بحسب العمر ودرجة التأثر والوضع القانوني وربط كل فئة بمسار مؤسسي متخصص في حماية الطفل أو التسوية المدنية أو التأهيل النفسي أو التمكين الاقتصادي والمصالحة المحلية. **ثانيًا**، استبدال مسار "التبرئة العرفي" بمسارات قانونية–اجتماعية آمنة تشمل وثائق الشرف، والتعويضات، ومجالس الصلح برعاية الدولة لتجنب الثأر والنبذ. **وثالثًا**، تسريع إصدار الوثائق والمعونات النقدية المشروطة بالتعليم والصحة، وتدريب النساء المعيلات على مهارات إنتاجية تعزز استقلاليتهن المعيشية

هذه المقاربة القانونية–الإنسانية لم تكن مجرد إدارة لملف أمني، بل تحوّلت إلى فلسفة سياسية جديدة في التعامل مع ما بعد الصراع، إذ جمعت بين الرؤية الرسمية والنظرة الدولية، وبين العدالة الاجتماعية والأمن الوقائي، وبين التطبيق القانوني والاحتواء الإنساني. ان نقل بغداد الملف لمرحلة التعاطي المباشر دون الاتكاء على الموقف الدولي رغم انه مازج مقارباته بتعاون مع الامم المتحدة ، لتصبح الحالة العراقية مرجعًا في توازنٍ نادر بين المصلحة الوطنية والمصلحة الأممية ، وقدم انموذجا متقدما لبقية الدول ؛ مع ذلك فان التعامل من قبل الحكومات العراقية لا يعني نهاية هذا الملف ، خصوصا مع وجود اشتباك في الداخل السوري يؤثر على برامج العودة والاندماج ، فضلا عن ان هذا الملف بحاجة لعمليات تحديث في الآليات المجتمعية مع المحتجزين ، وأبعاده عن المساومات السياسية وبما يحقق الهدف بانهاء هذا الملف ويعود بالاستقرار السياسي والأمني والمجتمعي للعراق

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

يعبر هذا المقال عن أفكار وآراء الكاتب، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المركز

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64